جواز سفر من أجل راحتك

جوديث غولد وأحمد الأشرم

عروض المواطنة مقابل الاستثمار تحقق المكسب للطرفين في بعض الدول الصغيرة

«هل أنت مواطن عالمي؟ دعنا نساعدك لكي تصبح واحدا منهم.» ربما رأيت هذا الإعلان في مجلة على متن طائرة كنت تستقلها وكانت مصممة لإغراء بعض ركاب درجة رجال الأعمال، معظمهم من اقتصادات أقل تطورا، للحصول على جواز سفر يمكن أن يسهل لهم عبور الحدود في وجهتهم التالية. لقد نشأت على مدى السنوات القليلة الماضية صناعة جديدة تماما تُعنى بالتخطيط للحصول على الإقامة والجنسية، تلبي حاجة عدد قليل ولكنه متزايد بسرعة من الأثرياء المهتمين بالحصول على امتيازات السفر بدون تأشيرة أو حق الإقامة في جزء كبير من العالم المتقدم، مقابل استثمار مالي ضخم.

ظاهرة متنامية

أدى النمو السريع في ثروات القطاع الخاص، وخاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة، إلى ارتفاع كبير في أعداد الأثرياء المهتمين بتوسيع نطاق قدرتهم على التحرك في العالم بمزيد من السهولة وتقليل العقبات أمام أسفارهم التي تفرضها قيود الحصول على تأشيرة، والتي أصبحت تلقي بأعباء متزايدة بعد الهجمات الإرهابية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وأدى هذا الأمر مؤخرا إلى تكاثر ما يُطلق عليه المواطنة عن طريق الاستثمار أو برامج المواطنة الاقتصادية، والتي تسمح لأصحاب الثروات الكبيرة من بلدان الاقتصادات النامية أو الصاعدة بالحصول من خلال قنوات شرعية على جوازات سفر تسهل الأسفار الدولية. ومقابل ذلك، تحصل البلدان التي تدير هذه البرامج على استثمار مالي كبير في اقتصادها المحلي. ومما يسهم في سرعة نمو هذه البرامج كذلك البحث عن ملاذات سياسية واقتصادية مأمونة، في أجواء جغرافية–سياسية متدهورة ووسط تزايد المخاوف الأمنية. ومن الاعتبارات الأخرى العقارات والتخطيط الضريبي.

ويدير برامج المواطنة الاقتصادية عدد متزايد من الدول الصغيرة في منطقة الكاريبي وأوروبا. وتكمن جاذبيتها بصفة أساسية في أنها تمنح المواطنة بأدنى حد أو بدون شروط للإقامة. وظلت هذا البرامج موجودة في بلدان مثل دومينيكا وسانت كيتس ونيفيس والعديد من البلدان الجزرية في المحيط الهادئ لسنوات: فيرجع برنامج سانت كيتس ونيفيس إلى عام ١٩٨٤. وفي وقت أقرب، بدء عدد من البرامج الجديدة أو أُعيد إحياؤها، في بلدان منها أنتيغوا وبربودا، وغرينادا، ومالطة، وكان آخر ما أُضيف إلى القائمة سانت لوسيا. وبينما ظل بعض هذه البرامج موجودا لسنوات، فلم تشهد زيادة كبيرة في عدد

المتقدمين إلا مؤخرا، مع ما صاحبها من طفرة في التدفقات الرأسمالية الداخلة.

وبالمثل، انطلقت برامج المواطنة الاقتصادية مؤخرا (وهي عموما أكبر بكثير) عبر مجموعة واسعة من البلدان الأوروبية، منها بلغاريا وفرنسا وهنغاريا وآيرلندا وهولندا والبرتغال وإسبانيا. فحوالي نصف الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي يتيح الآن سبيلا مخصصا للمستثمرين المهاجرين. وتُعرف هذه الترتيبات كذلك ببرامج التأشيرة الذهبية، وتمنح المستثمرين حقوق الإقامة— والدخول إلى جميع بلدان منطقة تأشيرة شنغن البالغ عددها ٢٦ بلدا، والتي اتفقت على السماح لمواطنيها بحرية الحركة عبر حدودها— بينما تفرض حدا أدنى من شروط الإقامة (راجع الجدول). وبرغم اختلاف هذه البرامج، فيمنح أحدها مواطنة كاملة بينما لا يمنح الآخر سوى تصريح إقامة، يسمح النوعان بالدخول في عدد كبير من البلدان بأدنى قدر من شروط الإقامة، مقابل استثمار كبير في اقتصاداتها (راجع الرسم البياني ١).

وعلى العكس من ذلك، هناك برامج هجرة للمستثمرين في بعض الاقتصادات المتقدمة، مثل كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، منذ أواخر الثمانينات أو مطلع التسعينات، تعرض سبيلا للمواطنة مقابل شروط استثمار محددة، ومع شروط كثيرة للإقامة. وفي عام ٢٠١٤، ألغت كندا برنامجها الفيدرالي للمستثمر المهاجر، ولكن مقاطعة كيبيك ومقاطعة جزيرة الأمير إدوارد تواصلان تنفيذ برنامج مشابه يؤدي إلى الحصول على المواطنة الكندية. ولا تزال المملكة المتحدة والولايات المتحدة تنفذان برامجهما وتتوسعان فيها.

وتختلف تكلفة البرامج وطريقة تصميمها باختلاف البلدان، لكن معظمها يتضمن استثمارا في بداية الفترة في القطاع العام أو القطاع الخاص، مقترنا برسوم مرتفعة لتقديم الطلب ومبلغ يغطي تكاليف توخي العناية اللازمة في التحقق من الهوية. وتسمح البرامج في منطقة الكاريبي بأحد أمرين، إما تقديم مساهمة كبيرة غير قابلة للاسترداد في الخزانة أو في أحد صناديق التنمية الوطنية، التي تمول الاستثمار الاستراتيجي في الاقتصاد المحلي، أو الاستثمار في عقار (يمكن إعادة بيعه بعد مدة حيازة محددة). وتقدم البرامج الأخرى خيار الاستثمار في أداة مالية قابلة للاسترداد، مثل الأوراق المالية الحكومية. وفي مالطة، يشترط البرنامج تقديم مساهمات في مسارات الاستثمار الثلاثة.

اقتصاديات المواطنة

ربما دخلت تدفقات مالية هائلة إلى البلدان من خلال هذه البرامج، مع ما لها من انعكاسات اقتصادية كلية بعيدة المدى في جميع القطاعات تقريبا، ولا سيما البلدان الصغيرة (راجع الرسم البياني ٢). فالتدفقات الداخلة إلى القطاع العام وحده في سانت كيتس ونيفيس، وهي أكثر البلدان التي يسهل الاطلاع على بياناتها، بلغت حوالي ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٣. كذلك دخلت إلى أنتيغوا وبربودا ودومينيكا تدفقات هائلة. وفي البرتغال، ربما بلغت التدفقات الداخلة في ظل برنامج التأشيرة الذهبية للبلاد ما يصل إلى ١٣٪ من إجمالي التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر التقديري لعام ٢٠١٤؛ وفي مالطة، تشير التقديرات إلى أن مجموع المساهمات المتوقعة المقدمة إلى الحكومة العامة (بما فيها الصندوق الوطني للتنمية والرعاية الاجتماعية) من جميع المتقدمين المحتملين—والحد الأقصى المقرر لهم هو ١٨٠٠— يمكن أن يبلغ ما يعادل ٤٠٪ من الإيرادات الضريبية في ٢٠١٤ عند إصدار الجوازات المخصصة لحامليها.

الرسم البياني ١

اختر بلدا، أي بلد

من بين البلدان التي تعرض برامج المواطنة، جوازات السفر المالطية والقبرصية توفر الدخول إلى معظم البلدان بدون تأشيرة.

(عدد البلدان)

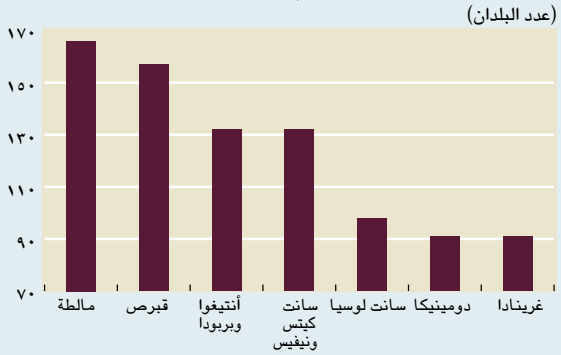

المصدر: Henley & Partners Visa Restriction Index 2014.

ملحوظة: المرتبة تعكس عدد البلدان التي يمنح جواز سفر البلد المعني إمكانية دخولها بدون تأشيرة. ولم يبدأ برنانج سانت لوسيا بعد.

سعر المواطنة

شروط الحصول على جواز سفر من خلال المواطنة الاقتصادية/الإقامة تختلف باختلاف البلدان.

	البلد	سنة بدء البرنامج	الحد الأدنى للاستثمار[١]	شروط الإقامة[٢]	مدة التأهل للمواطنة[٣]
برامج المواطنة	أنتيغوا وبربودا	٢٠١٣	٢٥٠ ألف دولار أمريكي	٥ أيام خلال فترة ٥ سنوات	مباشرة
	قبرص	٢٠١١	٢,٥ مليون يورو	لا (قيد التعديل)	مباشرة
	دومينيكا	١٩٩٣	١٠٠ ألف دولار أمريكي	لا يوجد	مباشرة
	غرينادا	٢٠١٤	٢٥٠ ألف دولار أمريكي	لا يوجد	مباشرة
	مالطة	٢٠١٤	١,١٥ مليون يورو	٦ أشهر	سنة واحدة
	سانت كيتس ونيفيس	١٩٨٤	٢٥٠ ألف دولار أمريكي	لا يوجد	مباشرة
برامج الإقامة	أستراليا	٢٠١٢	٥ ملايين دولار أسترالي	٤٠ يوم/سنة	٥ سنوات
	بلغاريا	٢٠٠٩	٥٠٠ ألف يورو	لا يوجد	٥ سنوات
	كندا[٤،٥]	منتصف الثمانينات	٨٠٠ ألف دولار كندي	٧٣٠ يوما خلال فترة خمس سنوات	٣ سنوات
	كندا–جزيرة الأمير إدوارد	منتصف الثمانينات	٣٥٠ ألف دولار كندي	٧٣٠ يوما خلال فترة خمس سنوات	٣ سنوات
	كندا–كيبيك[٥]	لا يوجد	٨٠٠ ألف دولار كندي	٧٣٠ يوما خلال فترة خمس سنوات	٣ سنوات
	فرنسا	٢٠١٣	١٠ ملايين يورو	لا يوجد	٥ سنوات
	اليونان	٢٠١٣	٢٥٠ ألف يورو	لا يوجد	٧ سنوات
	هنغاريا	٢٠١٣	٢٥٠ ألف يورو	لا يوجد	٨ سنوات
	آيرلندا	٢٠١٢	٥٠٠ ألف يورو	لا يوجد	لا يوجد
	لاتفيا	٢٠١٠	٣٥ ألف يورو	لا يوجد	١٠ سنوات
	نيوزيلندا	لا يوجد	١,٥ مليون دولار نيوزيلندا	١٤٦ يوم/سنة	٥ سنوات
	البرتغال	٢٠١٢	٥٠٠ ألف يورو	٧أيام/سنة	٦ سنوات
	سنغافورة	لا يوجد	٢,٥ مليون دولار سنغافورة	لا يوجد	سنتان
	إسبانيا	٢٠١٣	٥٠٠ ألف يورو	لا يوجد	١٠ سنوات
	سويسرا	لا يوجد	٢٥٠ ألف فرنك سويسري/سنة	لا يوجد	١٢ سنة
	المملكة المتحدة	١٩٩٤	مليون جنيه استرليني	١٨٥ يوم/سنة	٦ سنوات
	الولايات المتحدة	١٩٩٠	٥٠٠ ألف دولار أمريكي	١٨٠ يوم/سنة	٧ سنوات

المصادر: دراسة Arton Capital ؛ ودراسة Henley & Partners؛ وسلطات البلدان؛ وتقرير UK Migration Advisory Committee؛ وجهات أخرى تقدم خدمات الهجرة.

[١] خيارات الاستثمار البديلة قد تكون مؤهلة.

[٢] شروط صريحة للحد الأدنى للإقامة في ظل برنامج المستثمر المهاجر؛ ومعايير الإقامة للتأهل للمواطنة قد تكون مختلفة.

[٣] بما في ذلك فترة التأهل للإقامة الدائمة في ظل برامج الإقامة.

[٤] توقف البرنامج منذ فبراير ٢٠١٤.

[٥] برغم أنها لا تقتصر على برنامج المستثمر المهاجر، فالاحتفاظ بالإقامة الدائمة يقتضي التواجد المادي لمدة ٧٣٠ يوما خلال فترة خمس سنوات.

الرسم البياني ٢

دفعة قوية

برنامج المواطنة الاقتصادية في سانت كيتس ونيفيس يحقق تدفقات داخلة كبيرة.

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

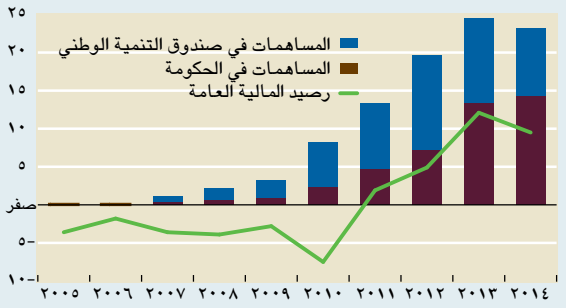

المصادر: السلطات الوطنية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ويتوقف التأثير الاقتصادي الكلي لبرامج المواطنة الاقتصادية على تصميم البرنامج، وكذلك على حجم التدفقات الداخلة وإدارتها. ويقع أكبر تأثير على قطاع العقارات، حيث التدفقات الداخلة يمكن أن تعزز الزخم الاقتصادي. والبرامج التي تقدم خيارات الاستثمار العقاري الشائعة تولد تدفقات داخلة مشابهة لتلك التي يولدها الاستثمار الأجنبي المباشر، فتزيد فرص العمل وتدفع النمو. وفي سانت كيتس ونيفيس، تؤدي التدفقات الداخلة الموجهة نحو قطاع العقارات إلى إذكاء طفرة في قطاع البناء أخرجت الاقتصاد من ركود دام أربع سنوات—ليحقق معدل نمو ٦٪ في ٢٠١٣ و٢٠١٤، وهو من أعلى المعدلات في نصف الكرة الغربي. وتشير التقارير إلى أن الزيادة السريعة في عدد تصاريح الإقامة في ظل برنامج التأشيرة الذهبية في البرتغال، الذي أصدر ما يزيد على ٢٥٠٠ تأشيرة منذ بدء البرنامج في أكتوبر ٢٠١٢، أضفى قوة على سوق العقارات، مما أدى إلى ارتفاع أسعار العقارات الفاخرة ارتفاعا حادا.

ومع هذا، فإن التدفق الكبير شديد السرعة للاستثمار في قطاع العقارات يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأجور وفقاعة أسعار الأصول، مع ما له من تداعيات سلبية على بقية قطاعات الاقتصاد. والتوسع السريع في نشاط البناء يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة العقارات الجديدة ويفضي في نهاية الأمر إلى تقويض السياحة، نظرا لأن معظم الإنشاءات الجديدة (أو التي يُعاد تجهيزها لأغراض أخرى) تتضمن أماكن لسكن السياح.

إضافة إلى ذلك، تتسم الدفقات الداخلة في ظل هذه البرامج بالتقلب وتعرضها بصفة خاصة لمخاطر التوقف المفاجئ، مما يؤدي إلى تفاقم مواطن الضعف الاقتصادي الكلي في البلدان الصغيرة. ومن شأن أي تغيير في سياسة إصدار التأشيرات في اقتصاد متقدم أن يقلص جاذبية هذه البرامج. وهناك تصور بأن الاقتصادات المتقدمة قد تعمل معا لوقف عملياتها، مما يتسبب في حدوث توقف مفاجئ. كذلك قد ينخفض عدد المتقدمين بسرعة نتيجة للمنافسة المتزايدة من برامج مشابهة في بلدان أخرى أو بسبب تراجع الطلب من بلدان المصدر.

وإذا ادُخرت التدفقات الداخلة من هذه البرامج بدلا من إنفاقها، يمكنها أن تسهم مساهمة كبيرة في تحسين أداء المالية العامة في هذه البلدان. ففي سانت كيتس ونيفيس، أدت إيرادات الموازنة من البرنامج إلى رفع الرصيد الكلي للمالية العامة إلى ما يزيد على ١٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٣، كواحد من أعلى مستويات الزيادة في العالم. لكن هذه التدفقات الداخلة يمكن أن تفرض كذلك تحديات جسيمة أمام إدارة المالية العامة، كتلك التي تسببها الإيرادات غير المتوقعة من الموارد الطبيعية (راجع المقال بعنوان «تقاسم الثروة» في عدد ديسمبر ٢٠١٤ من مجلة «التمويل والتنمية»). فهذه الإيرادات قد تولد ضغوطا لزيادة الإنفاق الحكومي، بما فيه رفع أجور القطاع العام، برغم أن الإيرادات الأساسية ربما تكون متقلبة ومن الصعب التنبؤ بها. وينشأ عن ذلك زيادة الاعتماد على هذه الإيرادات مما يفضي إلى إجراء تصحيحات حادة في المالية العامة أو ارتفاع حاد في الديون، إذا أو متى تقلصت التدفقات الداخلة.

كذلك تتأثر الحسابات الخارجية للبلد المعني كثيرا بالتدفقات الكبيرة الداخلة من خلال البرنامج. ويمكن أن تسهم إيرادات الموازنة في تخفيض عجز الحساب الجاري في هذا البلد، وأن تخفضه بشكل كبير إذا تم ادخارها، ويمكن تعزيز الحساب الرأسمالي من خلال التحويلات إلى صناديق التنمية وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. لكن ارتفاع الإنفاق المحلي الناتج عن ارتفاع النفقات الحكومية والاستثمار سيؤدي إلى زيادة الواردات بصورة كبيرة، وخاصة في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة، مما يوازن بعض التحسن المبدئي في ميزان المدفوعات. ويزداد أيضا حجم المخاطر على سعر الصرف والاحتياطيات بالعملات الاجنبية عندما تصبح هذه التدفقات الداخلة مصدرا رئيسيا للتمويل الخارجي. وإضافة إلى ذلك، فارتفاع التضخم الناجم عن فورة النشاط الاقتصادي يمكن أن يسبب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وانخفاض القدرة التنافسية الخارجية للبلد المعني على المدى الطويل.

والتدفقات الكبيرة الداخلة من خلال هذه البرامج يمكن أن تؤدي أيضا إلى زيادة السيولة في البنوك، وخاصة عند ادخار معظم إيرادات الموازنة في الجهاز المصرفي. وفي نفس الوقت، فقد تهدد الاستقرار المالي في الدول الصغيرة. وبينما قد تلقى بعض الزيادة في السيولة ترحيبا، فإن تراكم الودائع المرتبطة بالبرامج بقدر كبير يمثل مخاطر مالية جديدة ترجع إلى محدودية وعدم تنوع خيارات التوسع الائتماني المتاحة أمام الأجهزة المصرفية الصغيرة. وقد يزداد حجم المخاطر على الاستقرار المالي إذا تعرضت البنوك لمخاطر مفرطة من قطاعي البناء والعقارات نظرا لارتكازها بالفعل على الاستثمارات من خلال برامج المواطنة الاقتصادية. وفي هذه الحالة، من شأن حدوث تراجع حاد في التدفقات الداخلة عن طريق البرنامج أن يدفع إلى تصحيح أسعار العقارات، بما له من انعكاسات سلبية على أصول البنوك، وخاصة إذا كان الرقابة ضعيفة.

ويكمن أحد التحديات الأخرى في المخاطر على الحوكمة والقدرة على الاستمرار. فالمخاطر الأمنية عبر الحدود المقترنة بالحصول على جواز سفر ثان ربما كانت هي المصدر الرئيسي للمخاوف في الاقتصادات المتقدمة. كذلك تتفاقم مخاطر السمعة: فتداعيات ضعف الحوكمة في أحد البلدان يمكن أن تنتشر بسهولة في بلدان أخرى، نظرا لتراجع احتمال تمييز الاقتصادات المتقدمة بين برامج المواطنة. وإضافة إلى ذلك، فإن ضعف أو غموض إدارة البرامج والتدفقات الداخلة المصاحبة—بما فيها عدم الإفصاح بقدر كاف عن عدد الجوازات الصادرة، والإيرادات المُحَصَّلة، والآلية التي تحكم استخدام التدفقات الداخلة المتولدة—يمكن أن يثير مقاومة عامة وسياسية قوية، مما يعقد، أو حتى يضع نهاية لهذه البرامج. وقد أُغلقت بالفعل برامج في الماضي بسبب المخاوف الأمنية وقضايا الحوكمة المحلية على حد سواء.

استبعاد المخاطر

يمكن أن يطبق المسؤولون في أحد البلدان سياسات لاحتواء والحد من المخاطر التي تواجه الاقتصادات الصغيرة بسبب التدفقات الكبيرة الداخلة عن طريق برامج المواطنة الاقتصادية مع السماح لاقتصاداتهم بالاستفادة مما يمكن أن تدره من منافع.

وتؤدي الإدارة الرشيدة للإنفاق الحكومي دورا مهما في احتواء تأثير هذه التدفقات الداخلة على الاقتصاد الحقيقي، ولكن ينبغي أن يصاحبها قدر كاف من الإشراف والتنظيم لتحديد سرعة التدفقات الداخلة، وخاصة إلىً القطاع الخاص. على سبيل المثال، وضع حد أقصى سنوي لعدد المتقدمين أو حجم الاستثمارات سيحد من تدفق الاستثمارات نحو قطاع البناء في البلد المعني. ووضع إطار تنظيمي لسوق العقارات سيقلل المخاطر ويحد من الآثار التي يُحتمل أن تكون

توخي الدقة في التحقق من هوية مقدمي طلبات المواطنة مطلب ضروري.

ضارة من تشوهات الأسعار والتجزؤ في سوق العقارات المحلية نتيجة للحدود الدنيا للاستثمارات التي تفرضها هذه البرامج.

كذلك فإن تغيير أهم معلمات البرنامج يمكن أن يكون طريقة فعالة لإعادة توجيه الاستثمارات نحو القطاع العام، ويسمح للبلدان بادخار الموارد لاستخدامها مستقبلا وللاستثمار في البنية التحتية.

الادخار فضيلة

تؤدي إيرادات المالية العامة الكبيرة غير المتوقعة في الغالب إلى توسع النفقات بصورة لا يمكن استمرارها مما يعرض الاقتصاد لمخاطر نضوب تدفق الإيرادات. ونظرا لطبيعة هذه التدفقات الداخلة التي يُحتمل أن تكون متقلبة، يتعين على البلدان التي تعرض هذه البرامج — وخاصة الاقتصادات الصغيرة— بناء احتياطيات وقائية عن طريق ادخار التدفقات الداخلة وتخفيض الدين العام حيث يكون مرتفعا بالفعل. والإدارة الرشيدة للتدفقات الداخلة عن طريق برامج المواطنة قد تسمح بزيادة قابلة للاستمرار في الاستثمارات العامة واستيعاب ما يطلق عليه خبراء الاقتصاد الإنفاق المعاكس للاتجاهات الدورية— أي الإنفاق في أوقات العُسر— وتدابير التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية. وصندوق الثروة السيادية هو أفضل الوسائل لإدارة التدفقات الداخلة الكبيرة والمستمرة كما هو الحال في الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية. فسوف يساعد هذا الصندوق على التعامل مع التقلبات في إيرادات البرامج وتحقيق استقرار تأثيرها على الاقتصاد، وربما أيضا إتاحة المجال للتحويلات بين الأجيال.

وعلى أي حال، ينبغي توجيه كل إيرادات المالية العامة من برامج المواطنة الاقتصادية، سواء رسوم تقديم الطلبات أو المساهمات في صناديق التنمية، من خلال موازنة البلد المعني للسماح بالتقييم السليم لموقف سياسة المالية العامة وتجنب التعقيد في تنفيذ سياسة المالية العامة. وبصفة خاصة، ينبغي اتباع أسس سليمة في تحديد دور صناديق التنمية التي تمولها برامج المواطنة الاقتصادية ودمج عملياتها واستثماراتها تماما في الموازنة.

والإدارة الفعالة للتدفقات الداخلة، مقترنة بإدارة رشيدة للمالية العامة، ستؤدي كذلك إلى الحد من المخاطر على القطاع الخارجي، من خلال احتواء توسع الواردات، والحد من ارتفاع الأجور وسعر الصرف الحقيقي، وتراكم الاحتياطيات الدولية—لتُستخدم كاحتياطيات وقائية إذا حدث تباطؤ حاد في إيرادات البرامج. ويتعين كذلك تقوية الرقابة على القطاع المصرفي للحد من المخاطر التي تنشأ من سرعة تدفق الموارد إلى النظام المالي. وقد تنشأ الحاجة إلى وضع حدود قصوى لنمو الائتمان، أو قيود على القروض بعملات أجنبية، أو ببساطة تشديد شروط رأس المال الإلزامي لتخفيف تدفق الائتمان المساير للاتجاهات الدورية.

إدارة السمعة

ربما كان الحفاظ على مصداقية برنامج المواطنة الاقتصادية أكثر التحديات جسامة. فمن الضروري توخي الدقة في التحقق من هوية مقدمي طلبات المواطنة لاستبعاد أي مخاطر خطيرة يُحتمل أن تهدد الأمن والسلامة. ويتعين وضع إطار شامل للحد من استخدام خيارات الاستثمار كسبل لأنشطة غسل الأموال وتمويل الأنشطة الإجرامية. وتمثل هذه الضمانات الوقائية جزءا متمما لنجاح برامج المواطنة الاقتصادية. وارتفاع مستوى الشفافية فيما يخص المتقدمين لبرامج المواطنة الاقتصادية سيعزز سمعة البرنامج واستمراريته. ويمكن أن يتضمن ذلك قائمة بالمواطنين حديثي الحصول على الجنسية تُتاح للاطلاع العام. ومن شأن الامتثال للمبادئ التوجيهية الدولية للشفافية وتبادل المعلومات الضريبية أن يحد من فرص إساءة استخدام البرامج لأغراض التهرب الضريبي أو أنشطة أخرى غير مشروعة والحد من مخاطر الضغوط الدولية المعاكسة. وينبغي للبلدان التي لديها برامج متشابهة أن تتعاون كذلك فيما بينها ومع البلدان الشريكة المعنية لتحسين الرقابة وضمان تحديد مقدمي الطلبات المريبة.

علاوة على ذلك، من أجل المساعدة على اكتساب التأييد العام اللازم لهذه البرامج، ينبغي أن تعود المنافع الاقتصادية على الأمة بأكملها. فينبغي أن يُنظر إليها كمورد وطني قد لا يتجدد إذا أدى سوء الإدارة إلى تشويه سمعة البلاد. ومن الضروري وضع إطار واضح وشفاف لإدارة الموارد، بما في ذلك إطار محدد للمساءلة مع فرض الرقابة وإجراء عمليات التدقيق المالي بصفة دورية. وينبغي أن تتُاح للاطلاع العام معلومات عن عدد الأشخاص الذين مُنحوا المواطنة ومقدار الإيرادات المحققة—بما في ذلك استخدام المبالَغ التي تم ادخارها وإنفاقها واستثمارها.

وتمخضت أكثر آثار العولمة التي تبعث على الدهشة عن ديناميكية جديدة يمكن في ظلها تسعير جوازات السفر. وتسهل برامج المواطنة الاقتصادية سفر مواطني بلدان الاقتصادات الصاعدة والنامية في مواجهة قيود السفر المتزايدة وهي طريقة غير تقليدية في بعض البلدان، وخاصة الدول الصغيرة، لزيادة الإيرادات وجذب الاستثمار الأجنبي، وتعزيز النمو. والحيلولة دون إغلاق هذه البرامج تدعو إلى بذل الجهود لضمان نزاهتها، ويجب معالجة مخاوف الاقتصادات المتقدمة بشأن الأمن والشفافية المالية كما ينبغي. ويجب على الدول الصغيرة التي تعرض هذه البرامج أن تطور الأطر الاقتصادية الكلية للتعامل مع التقلب المحتمل والتأثير التضخمي للتدفقات الداخلة، بادخار معظمها من أجل الاستثمارات ذات الأولوية في المستقبل وتنظيم وتحديد سرعة تدفقها نحو القطاع الخاص. ■

جوديث غولد نائب رئيس قسم، وأحمد الأشرم اقتصادي، وكلاهما من إدارة نصف الكرة الغربي في صندوق النقد الدولي.

يستند هذا المقال إلى ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي بعنوان: *"Too Much of a Good Thing? Prudent Management of Inflows under Economic Citizenship Programs,"* أعدها شين سيو، وأحمد الأشرم، وجوديث غولد.